أثر تداول عملة (فرنك سيفا) Franc-CFA على اقتصاديات دول غرب إفريقيا

أ. عبد الرحمن خما
باحث اقتصادي – السنغال

ما زال الجدل دائراً في أوساط السياسيّين والاقتصاديّين حول ارتباط عملة فرنك سيفا باليورو، بل وصل الأمر إلى الجماهير الشعبية التي تطالب بانفكاكها، إلى جانب نشطاء ممن ينظمّون مظاهرات دولية وإقليمية للتنديد بهذا الارتباط، ففي فبراير ٢٠١٧م قامت منظمة Urgences Panafricanistes URPANAF بتنظيم يوم عالمي ضدّ هذه العملة في أكثر من ٢٥ دولةً في العالم، بقيادة الشاب النشط «كام سيبا»، بل هناك الآن تيار يُسمّى Anti-Franc CFA أي «ضدّ عملة فرنك سيفا»[١].

وعلى الرغم من هذه التصاعدات، في الآونة الأخيرة، فالنقاش يدور حول اتجاهَيْن: اتجاه يدعو إلى الخروج الكامل من هذه الاتفاقيات، وصك عملة جديدة محلية للحصول على الاستقلال النقدي الذي هو جزءٌ من السيادة الوطنية، لاعتبار فرنك سيفا نقداً احتلاليّاً، ويمثل هذا الاتجاه- في الغالب- مَن نسمّيهم بـ«الأفرقانيين» Les PanAfricanistes، وقد يشوب هذا الخطاب- أحياناً- الجانب العاطفي بدلاً من الاقتصادي. والاتجاه الآخر: يدعو إلى الإصلاحات السياسة النقدية في المنطقة، مع الاحتفاظ بالعملة.

التطور التاريخي لاستخدام عملة الفرنك سيفا:

أُسست هذه العملة قبل بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، وأُعلن تعادل السعر الصرفي لها رسميّاً عام ١٩٤٥م في صندوق النقد الدولي FMI، بعدما قامت فرنسا بقيادة الجنرال ديغول بتعديل اتفاقيات Bretton Woods، باسم (فرنك المستعمرات الفرنسية في إفريقيا)، وحُدّدت قيمة ١ فرنك فرنسا مقابل ١،٧ فرنك إفريقي، وفي ١٩٥٨م أصبحت هذه العملة باسم (فرنك المجموعة الفرنسية الإفريقية)، وقد مرّت هذه العملة بمراحل متعددة، وبتعديلات كثيرة، غالباً ما تكون في الشكل، ولكنّ المضمون واحد.

وقد اعتمدت هذه العملة عدة دول تابعة لفرنسا بعد الاستقلال ١٩٦٠م، وخرجت من هذه المجموعة النقدية عدة دول بعده، فكان من أوائلها: غينيا كوناكري التي طالبت فرنسا بمنحها استقلالاً تامّاً، ومنه الاستقلال النقدي، بقيادة شيخو توري، وهذا التصرف أضرّ باقتصادها كثيراً، وتبعتها موريتانيا ومدغشقر سنة ١٩٧٣م، ودولٌ أخرى مثل: الجزائر والمغرب وتونس ومالي، بسنواتٍ متفاوتة، كما انضم إلى المجموعة دولٌ أخرى بين الثمانينيات والتسعينيات، كانضمام مالي من جديد سنة ١٩٨٤م، وغينا بيساو، وغينيا الاستوائية[٢].

ووقّعت اتفاقياتٌ اقتصادية بين دول منطقة فرنك سيفا حول أهداف مشتركة، في تحديد نسبة التضخم بـ٣٪، والدين العام بأن لا يتجاوز ٧٠٪ من الناتج المحلي الإنتاجي PIB.

في سنة ١٩٩٤م؛ انخفضت قيمة العملة بنسبة ٥٠٪، فكان فرنك إفريقي واحد يعادل ٠،٠١ فرنك فرنسي، وفي ١٩٩٨م اعترف مجلس الاتحاد الأوروبي باتفاقية التعاون النقدي بين فرنسا ودول منطقة فرنك سيفا، ثم غُيّر التعادل بعد ١٩٩٩م إلى ١ يورو إلى: ٩٥٧, ٦٥٥، بعد ترك فرنسا عملة الفرنك الفرنسي ١٩٩٢م[٣].

(١) http://www.cercledesvolontaires.fr/2017/02/06/front-anti-cfa-mobilisation-./30-villes-monde-11-fevrier-2017 .Consulté 15 mai 2019
https://www.lepoint.fr/economie/afrique-franc-cfa-70-ans-d-histoire-contra-riee-28-12-2015-2005729_28.php.

(٢) https://www.lepoint.fr/economie/afrique-franc-cfa-70-ans-d-histoire-contra-riee-28-12-2015-2005729_28.php consulté le 20 mai 2019.

(٣) http://www.finapresse.com/2018/04/25/

وحدة التعادل بين فرنك سيفا وفرنك فرنسي

عند إنشاء العملة	٢٦ ديسمبر ١٩٤٥م	١ ف.س=١,٧٠ ف.ف
تخفيض عملة فرنك فرنسي	١٧ أكتوبر١٩٤٨م	١ ف.س=٢ ف.ف
إصدار عملة ف.ف جديد	٠١ يناير ١٩٦٠م	١ ف.س=٠,٠٢ ف.ف
تخفيض عملة فرنك سيفا	١٢ يناير ١٩٩٤م	١ ف.س=٠,٠١ ف.ف
ربط فرنك سيفا باليورو	٠١ يناير ١٩٩٩م	٦٥٥,٩٥٧ ف.س= ١ يورو

https://www.bceao.int/fr/content/histoire-du-franc-cfaconsulté le 21/05/2019

منطقة فرنك سيفا تضمّ الآن أكثر من ١٤ دولةً في جنوب الصحراء:(بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو)، تلك ثماني دول تنضوي تحت مجموعة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA، ويتولى الإدارة النقدية (البنك المركزي لدول غرب إفريقيا BCEAO) في دكار.

وهناك ست دول في وسط إفريقيا: (كاميرون، وإفريقيا الوسطى، والكنغو، وغينيا الاستوائية، وتشاد)، تحت مسمّى المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا، ويتولى الإدارة النقدية البنك المركزي لدول وسط إفريقيا BEAC) في ياوند.

وكلّ عملة مستعملةٌ في منطقتها الخاصّة، فمثلاً: رجل الأعمال في غرب إفريقيا لا يمكنه صرف نقده في وسط إفريقيا إلا بواسطة عملة اليورو، ولا يمكن لمستعمل فرنك سيفا في دكار- مثلاً- تحويل نقدها في ياوند إلا بواسطة بنك يكون تحت المراقبة.

فكلا العملتَيْن ضُربت في سنة واحدة ١٩٥٩م، بالاسم نفسه، ولكن من غير مطابقة، وتصدران من بنوك مركزية مختلفة، بمدلولاتٍ متغايرة، وفي الوقت نفسه تُطبعان من مكان واحد في فرنسا في إقليم Clemont-Ferrand، ويجري تداولهما بين أيدي أكثر من ١٥٥ مليون نسمة في المنطقة[١]، والغريب في الأمر أنهما غير قابلتَيْن للصرف في البنوك والصرافات الفرنسية!

الجدل حول استخدام العملة:

في ٢٠١٦م، عقب زيارته الرسمية لفرنسا، أعلن الرئيس السنغالي «ماكي صال» في مقابلته مع صحيفة POINT AFRIQUE أنّ «هذه العملة جيدة وقوية، يجب عدم زعزعتها، مهما قلنا فهذه العملة مستقرة ومتوازنة»، ويواصل كلامه: «بعيداً عن الاعتبارات السياسة؛ فالذين يحاربون ضدّ الاحتلال يجب أن يختاروا مساراً آخر، فنحن مستقلون ومسؤولون عن قرارتنا»[٢].

وأدلى بالتصريحات نفسها الحسن واتارا رئيس ساحل العاج حاليّاً، ومحافظ البنك المركزي لدول غرب إفريقيا- سابقاً، والمدير العام لصندوق النقد الدولي في إفريقيا- عقب مقابلته مع الرئيس الفرنسي في قصر الإليزيه ٢٠١٩/٠٢/١٦م، باعتبار هذه العملة عملةً قوية ومستقرة، وذكر أنّ هناك إصلاحاتٌ في قادم الأيام، وأنها عملة مختارة منذ الاستقلال بمحض الحرية، وختم كلامه بأنه «يجب إيقاف هذا النقاش العقيم»[٣].

وزير الاقتصاد والمالية الفرنسية Bruno Le Maire، في مقابلة مع إذاعة RFI، أفاد أنّ

connaissez-vous-lhistoire-du-franc-cfa .consulté le 17 mai 2019

(١) Impression des franc cfa La fierté l'emporte sur la raison publier par le jeune Afrique édité par Michael Pauron 09 novembre 2016.

(٢) https://www.lepoint.fr/afrique/senegal-macky-sall-nous-sommes-dans-l-esprit-d-un-vrai-partenariat-19-12-2016-2091498_3826.php consulté 20 mai 2019

(٣) https://www.afrikmag.com/alassane-ouattara-affirme-franc-cfa-se-porte-bien/ .consulté 20 mai 2019

فرنك سيفا تسمح للدول الأعضاء بالاستقرار النقدي، بالإضافة إلى تعريف السياسة الاقتصادية المنسجمة بين الدول الأعضاء[١].

وبالمقابل؛ نرى أنّ رئيس تشاد «إدريس دبي»، عقب مناسبة الذكرى ٥٥ للاحتفال باستقلال بلده، قام بتصريحاتٍ مفاجئة، حيث دعا رؤساء الدول الإفريقية إلى مغادرة منطقة فرنك سيفا، وصك عملتهم الخاصّة، بل دعا إلى إعادة النظر في بعض الاتفاقيات التي يعتبرها مجانبةً لمصلحة هذه الدول، واعتبرها معرقلةً لتقدّم اقتصادها[٢].

كما قام رئيس غينيا كوناكري ألفا كوندي في شهر يونيو ٢٠١٩م، عقب زيارته الرسمية لساحل العاج، بتفنيد تصريحات زميله الحسن واتارا- سالفة الذكر، ودعا إلى صك عملتهم الخاصة، وأعلن أنّ فرنك سيفا ستكون في خبر كان في حلول ٢٠٢٠م[٣].

ويقول نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وعضو اللجنة الاقتصادية في الأمم المتحدة لإفريقيا كارلو لوبس Carlos Lopes: «يجب تغيير هذا النمط، لا يعني هذا إزالة فرنك سيفا، ولكن يجب إعادة النظر في هذا النظام، لأنه لا يلبّي ديناميات النمو، ويجب أن ترتبط هذه العملة بسلة عملات مختلفة بدلاً من يورو»[٤].

كما هاجم نائب الوزير الأول الإيطالي لويجي دي مايو Luigui Di Maio فرنسا بصوتٍ حاد، واعتبرها المسؤول الأول عن تخلّف إفريقيا اقتصادياً،

يَحْرِم إيداع النقد الأجنبي لدول هذه المنطقة في خزانة فرنسا دول المنطقة من السيولة المالية، التي يمكن الاستفادة منها في معالجة الفقر، أو تقليل البطالة، أو استثمارها في مشروعات أخرى

والسبب الرئيس لهجرات الأفارقة إلى أوروبا، وأنها تستغل موارد هذه الدول لصالحها، بل صرح أنّ هذه العملة (فرنك سيفا) هي وسيلة فرنسا لاحتلال ١٤ دولةً إفريقية، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات ضدّها[٥].

وقبله هاجمت هذه العملة رئيسة حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف مارين لوبان، معتبرةً فرنك سيفا عملة أقوى من اقتصاد هذه الدول، ووعدت بقطع ما يُسمّى (فرانس إفريقيا) حينما تتولى رئاسة فرنسا.

استقلالية البنوك المركزية في منطقة فرنك سيفا:

من البديهي أنّ إصدار النقود حقٌّ دستوري لكلّ دولة لضمان سيادتها الوطنية، وينصّ دستور دول هذه المنطقة أنه يحقّ أخذ القرار فيما يتعلق بالعملة عن طريق البرلمان فقط، لكنّ فرنسا حين ما أرادت تبديل عملتها الخاصّة المحلية باليورو، سنة ١٩٩٢م، قامت باستفتاءٍ شعبي بدلاً من البرلمان[٦]، وبالشيء نفسه

(١) Consulté le 21 mai 2019http://www.rfi.fr/emission/20180416-bruno-maire-franc-cfa-garantit-tous-etats-membres-stabilite.

(٢) https://www.afrik.com/idriss-deby-appelle-les-pays-africains-a-se-debarrasser-du-franc-cfa

(٣) https://www.afrique-sur7.fr/422919-alpha-conde-ouattara-franc-cfa-afrique

(٤) http://www.rfi.fr/emission/20161003-afrique-carlos-lopes-onu-franc-cfa-economie-monnaies-zone-franc-royaume-uni-ue Consulté le 16 mai 2019.

(٥) https://www.kivupress.info/8094-franc-cfa-le-vice-premier-ministre-italien-ac-/cuse-la-france-de-coloniser-lafrique

(٦) Mouhamed El BachirDiop الفرنك الإفريقي .... نموذج التبعية للاستعمار الجديد ١٦ avril 2017

قامت اليونان للخروج من اليورو.

وعلى الرغم من أنّ معاهدة ١٤ نوفمبر ١٩٧٤م للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا UMOA تنصّ على: «أنّ مجلس الوزراء يدير إدارة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا بتعريف السياسة النقدية، وتحديد سقف الديون للاتحاد حفاظاً على العملة المشتركة، وله القدرة في تمويل النشاطات والتنمية الاقتصادية لدول الاتحاد، كما له السلطة في تعديل وحدة تعادل العملة للاتحاد»؛ فإنّ السلطة الحقيقية في الواقع لفرنسا، لكونها تعطي الضمان النقدي المطلق لهذه العملة، فبيدها القرار بقبول مَن يريد الانضمام في مجموعة فرنك سيفا أو الرفض، فمثلا: غادرت مالي هذه المنطقة في ١٩٦٢م، وحين أرادت الانضمام من جديد قامت بمفاوضات طويلة مع فرنسا، لتنضم من جديد سنة ١٩٨٤م. كما رفضت فرنسا انضمام غينيا بيساو (المستعمرة البرتغالية سابقاً) في منطقة فرنك سيفا، مع تأييد كثيرٍ من الدول الأعضاء لانضمامها، ولكنّ فرنسا رفضت في البداية لسوء إدارة الاقتصاد بهذه الدولة، إلى أن انضمت إليها مؤخراً في سنة ١٩٩٦م.

وكما هو معروف أيضاً: أنّ خفض قيمة هذه العملة سنة ١٩٩٢م كان قراراً فرديّاً من فرنسا، حيث قابله كثيرٌ من رؤساء هذه الدول بالرفض، ثم في النهاية قبلوا رغماً عنهم، ونستحضر عبارة رئيس توغو آنذاك «غناسينغبي إياديما» Etienne Gnassingbe التي تكشف كلّ شيء: «القوة تعلو أحياناً على الحق، فلستُ وحيداً في رفض هذا القرار، ولكنّ فرنسا قررت شيئاً آخر»[١]، وهي التصريحات نفسها لعُمَر بونغو رئيس الغابون آنذاك.

وصرّح بهذا الكلام أيضاً إدوار بالادور Edouard Balladur وزير الاقتصاد والمالية السابق في فرنسا: «خفض قيمة فرنك سيفا كان بمبادرة فرنسا وحدها»[٢].

ويدير البنوك المركزية في منطقة فرنك سيفا مجلس إداري في كلّ مجموعة، تهيمن عليها فرنسا كما يأتي:

- BEAC: ١٣ إداريّاً، من بينهم ثلاثة يمثلون فرنسا.
- BCEAO: يديرها ١٦ إداريّاً، تعيّن الحكومة الفرنسية إداريَّيْن يمثلانها، ويشاركان في إدارتها.
- وفي BCC ٨ إداريين، من بينهم ٤ إداريّين يمثلون فرنسا في المجلس.

مما يعني أنّ لفرنسا حقّ التصويت واتخاذ القرار، وفي تعيين حاكم البنك المركزي BEAC، بل لها حقّ الفيتو (أيّ نقض أي قرار يعارض اقتصاد دولة فرنسا)، سواء مباشرة أو ممن يمثلها في المجلس. كما يُلاحَظ في تعديلات بعض بنود البنك المركزي BCEAO أنّ أيّ قرار في المجلس لابدّ فيه من موافقة جميع أفراد المجلس الذين من بينهم فرنسيّان، ما يعني أنّ أيّ رفض تصويت من قِبلهما يمنع إمضاء القرار.

بل جاوز نفوذ فرنسا هذا الحدّ إلى اللجنة الوطنية للائتمان لدول مجموعة BEAC، التي تتمثل مهمتها في: تحديد سقف الائتمان، قبول أو رفض الائتمانات المقترحة لديها، وتتشكل هذه اللجنة من وزير للتمويل، وممثل الدولة في المجلس الإداري، وأربعة أفراد معيّنين من قِبَل الدولة المعنية، بالإضافة إلى مَن يمثّل فرنسا.

ويُلاحَظ نفوذها في اللجنة النقدية الوطنية لدول الأعضاء، التي تتمثل أيضاً في مدير البنك المركزي ومعاونه، وثلاث شخصيات معيّنة من حكومة الدولة، ومراقبَيْن تنصّ اللائحة الداخلية على: أن يكون أحدهما فرنسيّاً يحضر الاجتماعات مع صوتٍ معتبر.

الملامح الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومدى ملائمتها لإصدار عملة موحدة:

ما زالت غالب دول هذه المنطقة تعاني من تراجع الأداء الاقتصادي والتنموي، بالإضافة إلى زيادة عدد

(١) https://www.lepoint.fr/economie/afrique-70-ans-du-franc-cfa-ce-que-disent-les-specialistes-29-12-2015-2005898_28.phpconsulté le 15 mai 2019.

(٢) https://www.financialafrik.com/consulté le 15 mai 2019.

السكـان، حيـث يعيش غالبيـة أهلها تحت خـط الفقر، مع عـدم وجود الأمـن الغذائي، ونقص صـرف صحي، وارتفـاع البطالـة، وغيرها مـن المشـكلات، ولهذا لجأ أغلب شبابها إلى الهجـرات غير الشرعية، للوصول إلى جنّة أوروبا المزعومة.

عندمـا نأخـذ المؤشـر المعيـاري الـذي يستعمله الاقتصاديـون في قياس النمو أو التقـدّم بشكلٍ رئيسي، وهـو مؤشـر PIB نصيـب الفرد مـن الناتـج المحلي الإجمالـي فـي غرب إفريقيـا، حيث يكون هـذا المؤشر مرتفعـاً في الدول المتقدّمة والغنية، نلاحظ أنّ أيّ دولة في دول المنطقة لم تصل بعد لنسبةٍ أكثر من ٢٪ سنويّاً بمـدة طويلة، عدا غينيا الاستوائية. وكان من المفروض أن تكـون هذه الدول النامية أكثر دينامية، وزيادةً في الإنتـاج المحلـي، كما هـو في جنـوب شرق آسيـا، مثل إندونيسيا، الفلبين، وغيرهما.

وعندمـا نأخذ مجموع نسبة PIB الناتج الإنتاجي المحلـي للأفراد فـي منطقة فرنـك سيفا (الـذي يبلغ ١٧،٤٪)، مقارنـةً بالـدول خـارج المنطقة فـي إفريقيا (الـذي يصـل لنسبـة ٣١،٤٪)، مـا بيـن ١٩٦٠م إلـى ٢٠١٧م، نرى فرقاً كبيراً بينهما.

ففي التقريـر السنوي للأمم المتحدة، الذي نشرته السنـة الماضيـة ٢٠١٨م، للدول الأقل نمـوّاً في العالم، كـان من بينهـا تسع دول، مـن بين ١٤ دولـةً في منطقة فرنك سيفا.

فلـو أخذنـا أمثلة خمـس دول فـي إفريقيـا جنوب الصحراء، خارج منطقة فرنـك سيفا، وقارنّا بينها من حيث الناتـج الإنتاجي المحلـي، لرأينا نمـوّاً يفوق أكثر مـن ٣٠٪ سنويّاً. مثـلاً: نيجيريا ٣٥٪، رواندا ٣٠،٦٪، السودان ٣٩٪، بينما كينيا ٢٦،٩٪، ولاحظنا أنّ نسبة أيّ دولـة من هذه الدول تفوق نسبـة الإجمالي لمجموع دول منطقـة فرنـك سيفا الذي لـم يتجـاوز ١٧،٤٪، وتقارن بدولة غانا فقط بنسبة ١٧،٨٥٪.

بيـد أنّ دول منطقـة فرنـك سيفا حققت نمـوّاً في الإنتـاج المحلـي كنظيراتهـا، ولكنـه مـذاب فـي النمو السكانـي، فمثـلاً حققـت ساحل العـاج نموّاً جيّـداً في السنوات الماضية، ولكن عندمـا نأخذ بالحسبان عامل

لابدّ أنّ تكون هناك عملة موحدة بين دول الاتحاد الاقتصادي والتنمية لدول غرب إفريقيا، وبعد ذلك يمكن الانطلاق نحو هدف إصدار عملة إفريقية موحدة نظير اليورو في الاتحاد الأوروبي

تحديد زمن هذا النمـو وعامل النمو السكاني؛ فلا يعدو ما حققته نصف ما حققته رواندا أو نيجيريا.

وأريـد التوقـف عنـد العامـل الثانـي: وهـو النمـو السكانـي، الذي يعتبره البعض عائقـاً للنمو الاقتصادي في إفريقيا، استناداً إلى نظرية العائد الديموغرافي في النمو السكانـي، هذه النظرية التي تُسمّـى الآن بنظرية «التحـول الديموغرافـي»، حيـث تعني بـكلّ بساطة: أنه لتطويـر مستوى المعيشة فـي إفريقيا؛ فلابدّ من تحديد معـدل الـولادة، لكـي يجنـي كلّ إفريقـي ثمـرة النمـو الاقتصادي.

فقـد بـدأت الأصـوات تعلـو حـول هـذه القضية، وهـذا ما ذكـره- على وجـه الخصوص- رئيـس فرنسا ماكـرون، في أثنـاء زيارته لبوركينا فاسـو، حيث اعتبر ارتفـاع معدل الولادة فـي إفريقيـا المشكلـة الأساسية فـي تخلفها الاقتصادي، وقـد أحدثت هذه التصريحات ضجـةً كبيرة فـي العالم، وهو ترديـد لنفس تصريحات مؤسسـة الملياردير الأمريكـي الشهير بيل جيتس Bill et Melinda Gates التـي تعمـل فـي المجـال الإنساني في العالم.

ويرى كثيرٌ من الاقتصاديين الأفارقة العكس تماماً، حيـث يُعتبر زيادة معدل الـولادة عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي الإفريقي، لأنّ نمـو الناتج الإنتاجي المحلي PIB لدولة صغيرة مثل: بنين، غابون، توغو أو غيرها..

ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي في إفريقيا، وهذا فعلاً- ما يستدعي إنشاء عملة موحدة مشتركة في إفريقيا، تعطي تناسقاً وتناغماً للاقتصاد النقدي في الإنتاج على مستوى القارة، وسنوضح ذلك لاحقاً إن شاء الله.

وعندما نأخذ معيار مؤشر التنمية البشرية، في برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، نلاحظ وجود ست دول في منطقة فرنك سيفا من بين ال ١٢ دولة التي تحتل الترتيبات السفلى من حيث مستوى المعيشة؛ حسب التقرير سنة ٢٠١٥م.

وعندما نقارن مستوى المعيشة في كلٍّ من غانا ونيجيريا، مقابل دول منطقة فرنك سيفا، اعتماداً على مؤشرات التنمية البشرية في ٢٠١٥م، سنجد أنّ هاتين الدولتَيْن أرقى كثيراً، فنسبة CEMAC المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا من حيث مستوى المعيشة ٠،٥١٩. و UEMOA الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ٠،٥٧٩. وبالمقابل: نجد نسبة دولة غانا وحدها ٠،٥٧٩، وفي نيجيريا بلغ ٠،٥٢٧، سنة ٢٠١٥م. بالإضافة إلى ذلك؛ نجد أنّ دول منطقة فرنك سيفا أضعف بكثير، من حيث خلق الثروة، من الدول الأنجلوفونية في المنطقة، ولاسيما غانا ونيجيريا[1].

فالمشكلة الرئيسية التي تعانيها الدول الإفريقية هي عدم التساوي في الدخل، وتكدّس الأموال لدى فئة قليلة من المجتمع، يقول فيليب دو فرير Philippe de Vreyer الأستاذ في جامعة باريس دوفين، عقب ندوة سنوية نظّمها مركز أبحاث Afrique des idees: «تُعدّ إفريقيا أولى منطقة في العالم في عدم التساوي في الدخل؛ بعد أمريكا اللاتينية»، ويذكر ما نشره FMI صندوق النقد الدولي: «تزايد نسبة تفاوت الدخل في إفريقيا، مع خفض إمكانية استدامة النمو الاقتصادي، وقصر مدتها».

جهود دول غرب إفريقيا نحو إصدار عملة موحدة:

تضمّ القارة الإفريقية ٤١ عملةً مختلفة في ٥٣ دولة، ومنطقة عملة فرنك سيفا تضمّ أكثر من ١٤ دولةً إفريقية.

عقب اجتماع عُقد في غينيا كوناكري، سنة ١٩٨٧م، قرّر رؤساء وحكومات أعضاء سيداو CEDEAO (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) إنشاء عملةً موحدة يديرها بنك مركزي عام، كخطوة أساسية للاندماج الاقتصادي، ومشروع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء.

وفي ٢٠٠٨/١٢/١٤م نظّم الاتحاد الإفريقي اجتماعاً في ياوند/ كاميرون، استغرق أربعة أيام، من اقتصاديين وجامعيين أفارقة، مع بعض المسؤولين في البنك الإفريقي للتنمية، ولجنة من الأمم المتحدة الممثلة لإفريقيا، لمناقشة إصدار عملة موحدة لقارة إفريقيا.

كما نظّمت قمّة لرؤساء دول المنطقة في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٧م في نيامي Niamey بالنيجر، وأكدت سيداو CEDEAO (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) عزمها على إنشاء عملة موحدة لدول المنطقة في حلول ٢٠٢٠م، ولكنّ نيجيريا، وهي أقوى دولة في المنطقة، بدأت بالتردد.

وبدا أنّ فكرة تبديل عملة فرنك سيفا وسبع عملات وطنية أخرى بعملة موحدة في المنطقة CEDEAO، والتي بها ما يقارب ٣٠٠ مليون نسمة، أصبح من الصعوبة بمكان، وذلك بسبب مشكلة عدم التقارب الاقتصادي والتمويلي بين هذه الدول، مما أدى إلى اقتراح حلٍّ وسط، يتمثل في البدء بالدول التي حققت معايير محددة للتقارب الاقتصادي، حسب ما ذكره الوزير التمويلي النيجيري Hassoumi Massoum في البيان النهائي في هذه القمّة.

ونذكر أنّ هذه المعايير التي وضعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لإنشاء العملة، تتمثل في: التعاون السياسي بين الدول، والاندماج الإقليمي، مما لابدّ معه من وجود مشروعات سياسية واقتصادية،

(١) Impact du franc CFA sur le développement des pays africains, Odilon LOKO publier 9 août 2017 Consulté le 17/05/2019.

وانضباط في الميزانية المعتمدة على شفافية الضرائب، وبنك مركزي إقليمي مستقل.

والجدير بالذكر: أنّ مشروع الراحل معمر القذافي بإنشاء عملة نقدية إفريقية كان جاهزاً قبل وفاته، حيث كان مستعداً لتمويل هذا المشروع، بتقديم ٣٠ مليار دولار (ما يقارب ١٥٠٠٠ مليار فرنك سيفا) لبدء هذه المؤسسة في ياوند عاصمة الكاميرون، بالإضافة إلى بنك مركزي إفريقي يكون مركزه في أبوجا/ نيجيريا، بل حدّد صدور هذه العملة في بداية ٢٠١٤م، ولكن بعد وفاته في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م لم ير هذا المشروع النور[١].

وفي الدورة ٥٥ العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الذي عُقد في أبوجا/ نيجيريا ٢٩ يونيو ٢٠١٩م، تبنّى المؤتمر اسم ECO كاسم للعملة الموحدة لـ CEDEAO، كما دعا المؤتمر اللجنة الموكلة بالمشروع، بالتعاون مع البنوك المركزية، إلى تحديد شعار عملة ECO التي ستُقدّم في المؤتمر العادي المقبل، كما أعطاهم الأوامر في تسريع عمليات الصندوق المخصص لتمويل مشروع برامج العملة الموحدة[٢].

وهذه خطوةٌ مهمة في مسار هذا المشروع، مما يعطي أملاً في صدور هذه العملة في ٢٠٢٠م، فإذا تحقق هذا المشروع فستكون ECO بديلاً لفرنك سيفا في ثماني دول في المنطقة، ولسبع عملات وطنية لدول أخرى، من أعضاء المجموعة، من الدول التي حققت شروط الانضمام في إنشاء صرف احتياطي يغطي ثلاثة أشهر في الاستيراد، وعجز ميزاني أقل من ٣٪ PIB، أو نسبة تضخم أقل من ١٠٪[٣].

المسوغات الاقتصادية لاستخدام عملة الفرنك سيفا:

يذكر كثيرٌ من مؤيدي هذه العملة العناصر الآتية، كدليلٍ إيجابي للاحتفاظ بهذه العملة، سنسردها بالتفصيل، لنرى بعدها ردود الاقتصاديّين عليها.

- **يُذكر أنّ الأثر الرئيسي لفرنك سيفا، على اقتصاد هذه الدول: أنه يعطيها الاستقرار النقدي والمالي:**، بدليل أنّ هذه العملة أكثر استقراراً من العملات الأخرى في المناطق المجاورة لها، ويستفيد دول المنطقة من الدين العام بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. والسيطرة التامة في نسبة التضخم، وإن كانت غير متساوية في المنطقة، ففي UEMOA ١٪، وفي CEMAC ٢،٥٪، مقابل ٧٪ في بقية الدول جنوب الصحراء ٢٠١٥م.

يرى إدوه كوسي أمنونوف Edoh Kossi Amenounve المدير العام للبورصة الإقليمية في قيمة العقارات BRVM أنه: «عندما نحتفظ بعملة فرنك سيفا؛ فسياسة الصرف تكون أكثر وضوحاً في البيئة الاقتصادية، ففي الدول التي يتغيّر نظام سعر الصرف فيها؛ غالباً ما ترتكز مجهودات بنوكها المركزية في جانب السياسة النقدية على محاربة التضخم، وهذه السياسة ترتكز عموماً في تثبيت مستوى نسبة التضخم التي تتلاءم مع الاقتصاد. لأجل ذلك، في المستوى الدولي، المستثمرون يتنبهون جيداً للإعلانات الدورية من FED وBCE أو البنك الياباني، فيما يتعلق بخفض أو ارتفاع النسبة، لمعرفة التطورات الاقتصادية التي تهمهم. بينما في منطقة فرنك سيفا؛ فنسبة الفائدة لا تتطور تماماً كما في الدول المتقدمة، فالبنوك المركزية تستعمل آلةً أخرى في سياساتها النقدية للمحاربة والعمل ضدّ التضخم، أو تفضّل الائتمان، لاسيما من الاحتياطات الإجبارية للبنوك، أو من نوافذ إعادة التمويل، وغيرها».

وأضاف قائلاً: «عندما نراقب تطورات اقتصاد العالم، في السنوات العشر الأخيرة، وفي واقع الاقتصاد الإفريقي، لاسيما في منطقة فرنك سيفا، نرى أنّ الاحتفاظ بهذه العملة أكثر مصلحة من إلغائها، ففي

---

(١) Projet de monnaie unique africaine: Entre aspiration légitime et utopie parJean-Mathias KOUEMEKO publier le 01 janvier 2018.

(٢) Ignace SOSSOU 02 juillet 2019 SENIN WETB TW NEWS consulte 20 juillet 2019.

(٣) JEUNE AFRIQUE AVEC AFP le 02 Juliet 2019.

هذا العالم المليء بالاضطرابات الاقتصادية، وأظهر النظام الاقتصادي التقليدي حدوده، ففرنك سيفا أظهر نوعاً من الاستقرار، بناءً على أصول الاتفاقات الاقتصادية والنقدية الحالية، التي تحقق نوعاً من الانضباط في الميزانية»[١].

ويبدو أنّ أكثر الاقتصاديّين لم يوافقوا على هذه الفكرة، حيث يرون أنّ سياسة البنوك المركزية في منطقة فرنك سيفا (بأن لا تتجاوز نسبة التضخم ٢٪) غير ملائمة لاقتصاد المنطقة، وتعيق النمو الاقتصادي لهذه الدول.

بناءً على ذلك؛ لاحظنا أنّ نسبة التضخم في منطقة UEMOA (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا) كانت منخفضة جدّاً في السنوات الأخيرة بنسبة ١٪ سنة ٢٠١٥م، بينما الائتمان الاقتصادي ارتفع بنسبة ١٥،٥٪.

فالخبير الاقتصادي كاكو نوبوبكو Kako Nubukpo يقول: «يمكن رفع النمو الاقتصادي، بسياسة نقدية توسيعية، بنسبة أمثل من التضخم ٨٪ التي تتجاوز الهدف الحالي ٢٪ للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا BCEAO».

ويقول الاقتصادي السنغالي ديمبا موسى Demba Moussa: «أولويات BCE البنك المركزي الأوروبي هي محاربة والسيطرة على التضخم، والبنوك المركزية في المنطقة مجبرون على متابعة نفس السياسة، فاختلاف الأولويات، جعلت هذه البنوك المركزية، تقدّم أقلّ القروض للشركات المحلية، وللحكومات الإفريقية»، ويرى- أيضاً- أنّ «هذه السياسة النقدية تمنع هذه الدول تبنّي سياسة التصنيع، فأكثر دول المنطقة معدودة في الدرك الأسفل من التصنيفات الدولية»[٢].

- ودليلٌ آخر لمن يؤيدون هذه العملة: هو أنّ ارتباطها باليورو كضامن أعطى لها ثقة ائتمانية عالمية: تجذب المستثمرين نحو هذه المنطقة، وهذه الميزة تفقدها بعض الدول بسبب عملتها.

ويجيب عن ذلك اندوغو سامباً سيلا قائلاً: «إنّ خزينة فرنسا ليست ضامناً، وإنما هي مراقبة، تسهر على احترام القوانين التعاونية النقدية بين هذه الدول وفرنسا. لأنّ الذي يضمنك يساعدك عندما تكون في ورطة، فالواقع أنها تقول: أحتفظُ بنقدك ما دام هناك احتياطي كافٍ في هذه الحسابات، وعندما يقلّ أو ينفد هذا الاحتياطي أقوم بتخفيض عملتك»، ويقول اندوغو: «هذا ما حدث فعلاً في سنة ١٩٩٤م، عندما قامت فرنسا بمفردها بتخفيض نصف قيمة هذه العملة؛ بدون موافقة أكثر الرؤساء آنذاك»[٣].

- ومن أدلة مؤيدي العملة: أنها ميزة بالنسبة للدول الأعضاء فيما بينهم؛ من حيث المبادلات التجارية البينية، والتكامل الاقتصادي، مما يمكن أن يساهم في تقدّم اقتصادهم الداخلي، حيث يبلغ التعداد السكاني لهذه المنطقة ١٥٠ مليون نسمة.

وعلى الرغم من ذلك؛ فالمبادلات البينية في السوق الإفريقية، خلال الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م، بلغت فقط ١١٪ داخل المنطقة الإقليمية الواردة من مجموع الصادرات[٤].

التحليل الاقتصادي لأثر استخدام عملة الفرنك سيفا على دول المنطقة:

يرى كثيرٌ من الاقتصاديّين أنّ هذه العملة لا تتناسب مع اقتصاد هذه الدول، بل هي أقوى منه بكثير، فثبات سعر الصرف (بنسبة ١ يورو مقابل

(١) Edoh Kossi Amenouve Il est plus avantageux de conserver le Franc CFA Publier par jeune Afrique 09 Novembre 2016.

(٢) En EUROPE< Le franc cfa rencontre des ennemis inattendus publie leLe journal capital 24 01 2019.

(٣) Ndongo Samba Sylla: Le franc CFA est la preuve de la survivance des Liens coloniaux Publié sur, www.revue-ballast.fr

(٤) الفرنك الإفريقي: وصاية فرنسية طال أمدها، الحسين الشيخ العلوي- تاريخ النشر ٢٠١٦/٠٥/٠٤م- تاريخ التصفح ٢٠١٩/٠٥/١٦م.

٦٥٥،٩٥٧ فرنـك سيفا) يجعل قيمة هذه العملة مرتبطة بالتقلبات الاقتصادية داخل دول منطقة اليورو، بدلاً من المنظومـة الاقتصادية داخـل دول منطقة فرنك سيفا، وتكـون رهينةً للسياسـات النقدية التـي تقررها البنوك المركزية الأوروبيـة بعيداً عن الواقع التنموي الإفريقي، ولا تعيـن البنـوك المركزية في التحكـم بسعر الصرف لتسييـر سياساتهـا الاقتصاديـة والنقديـة، فالأولويات الاقتصاديـة فـي أوروبا تختلـف تماماً مـع أولويات دول المنطقـة، عندما ترتفع قيمة اليورو على الدولار؛ فديون دول منطقة فرنك سيفا ترتفع بشكلٍ تلقائي، ومن جانب التنافس الاقتصـادي: إذا كانت هناك دولة متخصصة في إنتـاج سلعة معينة، حيث تكلفتها الإنتاجية منخفضة جدّاً لانسجام اقتصادهـا مع عملتها المحلية، فلا تقدر دول منطقة فرنك سيفا التنافس معها في التصدير؛ لأنّ تكلفتها الإنتاجية مرتفعة في الغالب.

ولقوة العملة المستعملة، مقارنةً باقتصادهم، تجعل مـا يستـوردون أرخص بكثير مـن منتجاتهـم المحلية، فيضطـرون- أحيانـاً- إلـى الاستيراد لتقويـة كفاءتهم الإنتاجية، وهذه كلهـا نتيجة عدم القدرة على التصرف في سعـر الصـرف للتحكم علـى التوازنـات الضرورية لاقتصادهـا، معتمـدةً علـى قانون العرض والطلب في السـوق المحلي، أو بعبـارةٍ أخرى: هذه الـدول ليس لها أي تصرف أو مراقبة على سياسات سعر الصرف، فهي مرتبطة بتقلبات العملة الموحدة– يورو – داخل الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى أنّ واردات التصدير لهذه الدول يجب أن تحـوّل إلى يـورو قبل جعلها فرنك سيفـا، وهذا يعني أنّ قيمـة اليورو حينما يرتفـع أو ينخفض، مقارنةً بعملة أجنبيـة أخـرى، ستؤثر مباشـرةً على هذه الـواردات.. إيجاباً أو سلباً.

فتُصنّـف دول منطقة فرنك سيفـا دولاً مستوردة لا مصـدرة، ومستهلكة لا منتجة، ولكي يقـدروا على إنتاج مـا يستهلكون لابدّ مـن إيجاد عملة تمكّنهـم من موازنة ميزانهم التجاري.

إنّ إيـداع النقد الأجنبي لـدول المنطقة في خزانة فرنسـا بنسبة ٥٠٪، من احتياطاتهـم النقدية، كضمان للعملـة، باسـم الحسابـات التشغيليـة، قـد تعرقـل نموّ اقتصاد هذه الدول، ففـي السنة الماضية ٢٠١٨م وصل إلـى ١٠٠٠٠ مليـار فرنـك سيفا في منطقـة المجموعة الاقتصاديـة والنقديـة لغـرب إفريقيـا UEMOA فقط تقريبا[١]، وهذا مما ينعش اقتصاد فرنسا، ويعينه في سدّ عجزها الميزانية، أو سدّ ديونها الخارجية.

ففرنسـا هـي خامس دولـة فـي العالـم بالنسبـة لاحتياطي الذهب بعد إيطاليا، كما أنّ البنوك المركزية فـي المنطقـة هـي الوحيدة فـي العالم التـي لا تحتفظ بذهبها في خزانتها.

ويَحْـرِم إيداع النقـد الأجنبي لدول هـذه المنطقة فـي خزانة فرنسـا دول المنطقـة من السيولـة المالية، التي يمكـن الاستفادة منها في معالجـة الفقر، أو تقليل البطالة، أو استثمارها في مشروعات أخرى.

كمـا يحرمهـا السيـادة الوطنيـة،– وهـذه نقطـةٌ مهمـة جدّاً كمـا يقول اندغو سامبا سيـلا صاحب كتاب Servitude Monétaire (العبودية النقدية): «إنّ عملـة فرنـك سيفا أكبـر دليل على عـدم الحصول علـى الاستقلال النقدي للدول التي تتعامل بها؛ لأنّ أكثر القـرارات المهمـة المتعلقـة بقضايا النقديـة وسياسة الصـرف لا يقررهـا رؤساء هـذه الدول؛ بـل فرنسا مَن يقرر».

والسيـد إدو كوسـي Edoh Kossi Amenounve المدير العـام للبورصة الإقليمية فـي العقارات، مع كونه من مؤيدي فرنك سيفا، لا يوافق على إيداع هـذه الاحتياطات في خزانة فرنسا، ويرى أنّ هـذا الأمر يختلف تماماً مـع أولوياتنا الاقتصادية، التي يجب أن تكون: «وضع بنيات تحتية أساسية، تنمية قطاع الزراعـي، الاستثمـار فـي الابتكـارات التقنيـة، تدريب الشبـاب، تطوير تمويـل الشركات الصغيـرة ومتوسطة الحجـم، وغيرهـا. بالإضافـة إلـى تصنيـع القطاعات الاقتصاديـة فـي دول المنطقـة، التـي يجـب أن تعتمد

(١) Quitter ou réformer la zone Franc?Fatou Gueye, Ahmadou Aly Mbaye et Charlie MballaPublier 20 Avril 2019.

على استراتيجية ملائمة مع البيئة الإقليمية، تسمح بتحويل منتجاتنا المحلية الأساسية لتعطي قيمة إضافية لاقتصادنا».

ويختم كلامه: «حينما ننتج ونصدر السلع والخدمات أكثر؛ حينذاك تكون مسألة العملة أكثر أهمية»[١].

والجدير بالإشارة: أنّ خزينة فرنسا تدفع فوائد سنويّاً مقابل هذه الحسابات التشغيلية، بنسبة ٠،٧٪ مليون يورو لهذه الدول، مقابل ما تجنيه من نسبة أكثر من البنك المركزي الأوروبي، من حيث وضعه في السوق النقدي، حيث تجني منها ١٠ ملايين دولار على الأقل حسب تغير الاحتياطي الصرفي، بمعنى: أنّ فرنسا تستفيد من الفرق بين نسبة ما تربحه في السوق، وبين ما تدفعه مقابل هذه الحسابات.

وهذا يذكّرنا بمقولة عمر بونغو رئيس غابون الراحل: «نحن في منطقة فرنك، وحساباتنا التشغيلية تُدار في البنك الفرنسي في باريس، مَن يستفيد من الأرباح التي يجنيها هذا المال؟»، والجواب بلا تردد: «فرنسا».

حسب تقرير البنك الدولي؛ فإنّ نسبة الدخل السنوي للدول إفريقيا في ٢٠١٥م يبلغ ١٢٨ ٩٢٧ فرنك سيفا، بينما نسبة الصرف الاحتياطي لـ UEMOA فقط (المجموعة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا) بلغت ٥٢٩ ,٩ ٧ مليار فرنك سيفا في السنة نفسها.

وهذا يدلّ على أنّ ثمانية ملايين إفريقي يودعون دخلهم السنوي التقريبي في خزانة فرنسا، ويُقدّم لهم من ناحية أخرى في شكل قروض ودعم لهذه الدول لمساعدتهم في التنمية!

ويرى السيد كاكو نوبوبكو kako Nubukpo الاقتصادي المعروف: أنّ «بعض اتفاقيات التعاون النقدي مع خزينة فرنسا مُقيِّدة جدّاً لهذه الدول النامية. فالبنوك المركزية في المنطقة يجب أن تساهم في تمويل البنيات التحتية التي تحتاج إليها هذه الدول، علماً بأنّ عائد مثل هذه الاستثمارات تكون فائدتها بعيدة المدى»، ويضيف قائلاً: «يجب أن لا تُرسَل هذه الأموال إلى السوق المالي، فتُقترض بنسبة أعلى من أسعار بنوكها المركزية»[٢].

وبالمقابل يرى أحد كوادر البنك المركزي لدول غرب إفريقيا BCEAO، ممن يؤيدون هذه العملة، أنّ «الحكومات تستطيع حشد ثروات أكثر مما لا تستطيعها البنوك المركزية، في السوق المالي»، وأضاف قائلاً: إنّ «هذا أفضل؛ لأنها تجبر الدول على ترشيد حكوماتهم، لتقديم ضمانات للمستثمرين».

ويعقب عليه kako Nubukpo بأنّ «هذا الهاجس، وهو ضبط الحكومات، أصبح ضدّ الإنتاج»[٣].

في الملتقى الثاني بين مديري BCEEAO البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وصحافيّين اقتصاديّين؛ أعربت المستشارة حاكم بيساو Mme Benoist عن مزايا هذه الحسابات التشغيلية، بأنها ليست أموالاً مغصوبة، وإنما هي حساب جاري يفيد تمويل النفقات الخارجية لدول الأعضاء. وأضاف السيد Alioune Blondin Beye المدير العام لإدارة ممتلكات بيساو أنّ «هذه الحسابات المثيرة للجدل تفيد ضمان قابلية التحويل، وإنما هو حساب جاري نفس الشيء كما في البنوك».

ويقول المدير العام للاستقرار المالي في البنك المركزي بيساو «أوسمان سامبا» Ousmane Samba Mamadou: «إنّ الدول الأعضاء عندما لا تعاني أيّ مشكلة في إطار الاستيراد، فلأجل هذا الحساب الجاري، أي الحسابات التشغيلية»[٤].

---

(١) Edoh Kossi Amenouve Il est plus avantageux de conserver le Franc CFA Publier par jeune Afrique 09 Novembre 2016

(٢) publier par le jeune Afrique février 2016Franc cfa vous avez dit Afrexit ;Stephane Ballong

(٣) pubilier par le jeune afrique février 2016 Franc cfa vous avez dit Afrexi t Stephane .Ballong

(٤) LejecosFranc cfa Compte d'opération: La .Bcceao se prononce. 10 décembre 2018

وقد نشر البنك الأمريكي Citigroupe، المعروف بتحليلاته الحيادية، دراسةً حول منطقة فرنك سيفا، اعتماداً على نموذج غابون- الذي يحاول منذ عدة سنوات أن يكون اقتصاده متنوّعاً، وقد توصلوا في دراستهم إلى أنّ جهاز فرنك سيفا ليس حلّاً جيّداً لهذه الدول[١].

من بين اتفاقيات دول المنطقة وفرنسا قابلية تحويل فرنك سيفا باليورو وبدون تحديد الكمية، وحرية تحويل رؤوس الأموال إلى فرنسا.

هذا المبدأ سهّل لمستثمري فرنسا في إفريقيا إعادة رؤوس أموالهم إلى فرنسا، كما يسهل لفرنسا- أيضاً- استيراد المواد الأولية بمقابل زهيد، مع أنه لا يمكن صرف فرنك سيفا بين دول المنطقة الثلاث[٢].

الخلاصة: أنّ هذه العملة تفيد دول المنطقة من حيث الأمور الخارجية، ولكنها غير مناسبة للاقتصاد الداخلي لهذه الدول، فهو أقوى من اقتصادهم بكثير، ومن البديهي أنّ اقتصاد دولةٍ ما ضعيفة لا يمكن أن يعتمد على عملةٍ قوية، وما قضية اليونان عنّا ببعيد، وهذا الأمر لا يحفز الإنتاج ولا التصدير إلا المواد الأولية، وهذا ما يجعل اقتصاد هذه الدول يبقى ضعيفاً دائماً، مع ارتفاع النمو السكاني، وكذلك لا يتيح وضع قيمة إضافية على المواد الأولية التي تنتجها هذه الدول قبل تصديرها.

ما البديل؟:

قد تختلف وجهات نظر الخبراء حول هذه المسألة، فمنهم مَن يرون الخروج التام من هذه العملة، وإنشاء عملة موحدة لدول سيباو المجموعة الاقتصادية والتنمية لدول غرب إفريقيا، فقد أقيمت عدة مؤتمرات وندوات، وحدّدت عدة مرات تاريخاً لإصدار هذه العملة، في ظل عدم وضوح موقف نيجيريا في بعض الأحيان كأكبر دولة في هذه المنطقة.

ولكن يبدو أنّ الأمر قد أخذ موقف الحزم والجدّ في المؤتمر الماضي، الذي عُقد في أبوجا، بإعلان اسم العملة إيكو Eco، وتحديد ٢٠٢٠م تاريخاً لإصدارها.

وإن كان هذا الموقف قد أحدث جدلاً آخر باختلاف وجهات نظر الاقتصاديّين منذ بداية الفكرة والمبادرة.

فبعض الاقتصاديّين مثل ماجلوار ندوبا Magloire Ndoba Nooel يرى: أنه لابدّ من الخروج يوماً ما، ولكن لابدّ أن يكون بخطوات: أولاً التفاوض حول تعاون نقدي، تكون العلاقة فيه مع البنك المركزي للاتحاد الأوروبي، بدلاً من خزينة فرنسا.

وبعد ذلك يمكن لـ UEMOA الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وCEMAC المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا، إنشاء عملة موحدة بينهما، بحيث يكون سلة العملات تجمع عملات دولية، مثل: دولار، يورو، يوان.

ولابدّ أنّ تكون هناك عملة موحدة بين دول CEDEAO الاتحاد الاقتصادي والتنمية لدول غرب إفريقيا، وبعد ذلك يمكن الانطلاق نحو هدف إصدار عملة إفريقية موحدة نظير اليورو في الاتحاد الأوروبي[٣].

وفي جانب آخر؛ يؤيد إيف إيكوي أمازو Yves Ekoue Amaiz إنشاء سعر صرفي يرتبط بسلة عملات مختلفة، تأخذ بعين الاعتبار التبادلات التجارية، علماً بأنّ جميع دول إفريقيا تعقد صفقات تجارية مع الصين، وتربح أكثر باستعمال يوان كعملة.

وبالمقابل؛ يرى ندونجو سامبا سيلا Ndongo Samba Sylla أنّ مسألة ترك فرنك سيفا مسألة سياسية لا اقتصادية، فحسب وجهة نظره: «لو رأينا بأدلةٍ واضحة أنها مربحة في اقتصادياتنا؛ فلنا الحق أنّ نقول: نريد إدارة عملتنا بأنفسنا وحدنا»، فهي قضية سيادية- من وجهة نظره- تتجاوز الأبعاد الاقتصادية والتقنية ■

---

(١) Kako NubukpoL;i,peratif de diversification est urgent Publier par le jeune Afrique 13 septembre 2016.

(٢) Le franc CFA un outil de contrôle politique et economique sur les pays africains de la wone franc 30 joulliet 2015.

(٣) Franc CFA atout ou obstacle au développement Edite par Assane Diagne publier par Africa Check 28 octobre 2016.